

[illegible]







# تخريب مصايد مصر .. جريمة حكومية مستمرة

## ١٢ مليون فدان مسطحات مائية تنتج

## ٢٥٠ ألف طن سمك بدلاً من ٢ مليون طن !

تقول الإرقام أن مصر تمتلك ١٢ مليون فدان من المسطحات المائية وسواحل تمتد لأكثر من ألف كيلومتر على البحرين الأحمر والبيضا كما تمتلك ست بحيرات شاطئية وداخلية تعتبر من أغنى بحيرات العالم وأكثرها إنتاجاً بالإضافة إلى مزارع الأسماك والريعي وشبكة الترعة والصرف ومئات المزارع السمكية التي انتشرت حديثاً. وأما هذه المسطحات المائية التي تملكها مصر من حيث المساحة والكمية والقيمة الاقتصادية فهي لا تقدر بثمن. ولكن للأسف الشديد فإن هذه المسطحات المائية التي كانت تنتج ٢ مليون طن من السمك أصبحت الآن تنتج ٢٥٠ ألف طن فقط. وهذا يعني أن مصر فقدت ٩٠ في المائة من إنتاجها السمكي. والسبب في هذا التخفيض الهائل هو التدمير المستمر لهذه المسطحات المائية. حيث يتم تدميرها إما عن طريق التلوث أو عن طريق التجفيف أو عن طريق تحويلها إلى مزارع أو إلى مناطق سكنية. وهذا يعني أن مصر فقدت ٩٠ في المائة من إنتاجها السمكي. والسبب في هذا التخفيض الهائل هو التدمير المستمر لهذه المسطحات المائية. حيث يتم تدميرها إما عن طريق التلوث أو عن طريق التجفيف أو عن طريق تحويلها إلى مزارع أو إلى مناطق سكنية.

لعل السؤال الأول الذي يتبادر إلى الذهن فيما يتعلق بمسألة الإنتاج السمكي هو: ما حجم إنتاجنا من الأسماك؟ ورغم أهمية الإجابة على هذا السؤال باعتبارها المؤشر الرئيسي - كما تسمى أصول التخطيط العلمي - في وضع خطة مستقبلية للإنتاج السمكي إلا أنه لا توجد حتى الآن إجابة دقيقة فمعظم الإحصاءات الرسمية الموجودة لدى الجهات المختصة سواء في معهد علوم البحار أو الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية إحصاءات تقريبية تقوم على العشوائية والتخمين.

وفي مناقشة جانب وإسباب للتقصير في هذه الإحصاءات ستقدم تقديرات الإنتاج السمكي للمسطحات المائية في مصر كما يجمعها الدكتور رمضان الشريف رئيس مشروع الإحصاء السمكي بمعهد علوم البحار.

● يقول الدكتور رمضان الشريف: متوسط الإنتاج السنوي من الأسماك لبحر ومجاري مصر يتوزع كالتالي:

- البحر المتوسط حوالي ٢٥ ألف طن.
- البحر الأحمر وبحر خليج السويس ٢٥ ألف طن.
- بحيرة المنزلة ٨٠ ألف طن.
- البراس ٢٥ ألف طن.
- مريوط كانت تنتج ١١ ألف طن.
- انخفضت إلى ٨٠٠ ألف طن.
- ادكو ١٢ ألف طن.
- البحيرة وتنتج ألفي طن سنوياً.
- قارون ١٠٠ ألف طن.
- بحيرة ناصر ٢٠ ألف طن.
- النيل ونويعه والترع والأصبار ٢٠ ألف طن.
- المزارع السمكية ٤٠ ألف طن.

وإذا أضفنا كميات السمك غير المكتوبة في الإحصاءات وتنتج في استصلاح المساحات المخصصة للإنتاج السمكي في ٢٨٠ ألف طن سنوياً بالإضافة إلى أننا نستورد حوالي ٣٠ ألف طن من الأسماك المجمدة سنوياً من الاتحاد السوفيتي طبقاً لاتفاقية ثنائية، هذا ما يتركز استيراده بمصره القطاع الخاص بالإستثمار الحر.

والآن لن نلقي نظرة على هذه الكميات المتناقصه والمزمنة لثروة السمك في مصر. وإذا أضفنا كميات السمك غير المكتوبة في الإحصاءات وتنتج في استصلاح المساحات المخصصة للإنتاج السمكي في ٢٨٠ ألف طن سنوياً بالإضافة إلى أننا نستورد حوالي ٣٠ ألف طن من الأسماك المجمدة سنوياً من الاتحاد السوفيتي طبقاً لاتفاقية ثنائية، هذا ما يتركز استيراده بمصره القطاع الخاص بالإستثمار الحر.

ولعل من ثلثي هذه الكميات تتناقص الواردات الرصيد لانه اسماك صغيرة وحتى السمك المتوسط الشيفر عندما ذكر في هذه التقارير لم يغطي على استصلاح المساحات المخصصة للإنتاج السمكي في ٢٨٠ ألف طن سنوياً بالإضافة إلى أننا نستورد حوالي ٣٠ ألف طن من الأسماك المجمدة سنوياً من الاتحاد السوفيتي طبقاً لاتفاقية ثنائية، هذا ما يتركز استيراده بمصره القطاع الخاص بالإستثمار الحر.

والآن لن نلقي نظرة على هذه الكميات المتناقصه والمزمنة لثروة السمك في مصر. وإذا أضفنا كميات السمك غير المكتوبة في الإحصاءات وتنتج في استصلاح المساحات المخصصة للإنتاج السمكي في ٢٨٠ ألف طن سنوياً بالإضافة إلى أننا نستورد حوالي ٣٠ ألف طن من الأسماك المجمدة سنوياً من الاتحاد السوفيتي طبقاً لاتفاقية ثنائية، هذا ما يتركز استيراده بمصره القطاع الخاص بالإستثمار الحر.

والآن لن نلقي نظرة على هذه الكميات المتناقصه والمزمنة لثروة السمك في مصر. وإذا أضفنا كميات السمك غير المكتوبة في الإحصاءات وتنتج في استصلاح المساحات المخصصة للإنتاج السمكي في ٢٨٠ ألف طن سنوياً بالإضافة إلى أننا نستورد حوالي ٣٠ ألف طن من الأسماك المجمدة سنوياً من الاتحاد السوفيتي طبقاً لاتفاقية ثنائية، هذا ما يتركز استيراده بمصره القطاع الخاص بالإستثمار الحر.

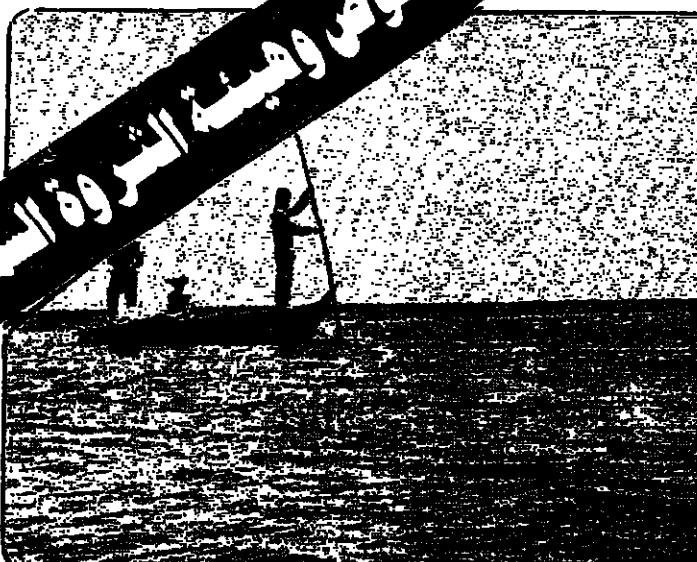
والآن لن نلقي نظرة على هذه الكميات المتناقصه والمزمنة لثروة السمك في مصر. وإذا أضفنا كميات السمك غير المكتوبة في الإحصاءات وتنتج في استصلاح المساحات المخصصة للإنتاج السمكي في ٢٨٠ ألف طن سنوياً بالإضافة إلى أننا نستورد حوالي ٣٠ ألف طن من الأسماك المجمدة سنوياً من الاتحاد السوفيتي طبقاً لاتفاقية ثنائية، هذا ما يتركز استيراده بمصره القطاع الخاص بالإستثمار الحر.

## ١٩ كيلو سمك فقط

## ... انتاج الفدان

## في مصر

في مصر ... غلة من البوص تنتج نمو الاسماك وحركة المصايد.



الراد قنات يعملون في البحر المتوسط من بين ٢٠ ألف صيد في البرلس

يحدثون ميناء صيد، صيفاً يحمي مراكزهم.

رغم هذه المسطحات الضخمة من المسطحات المائية في مصر ارتفعت أسعار الأسماك بشكل مبالغ فيه.

واحد في المسطح الثاني ٢ طن مع الفدان. أما إذا ارتفع عدد مراكب الصيد ١٠٠ مراكب مثلاً سوف يخف الإنتاج السمكي إلى ٢٥ ألف طن سنوياً بدلاً من ٢٥٠ ألف طن سنوياً.

والآن لن نلقي نظرة على هذه الكميات المتناقصه والمزمنة لثروة السمك في مصر. وإذا أضفنا كميات السمك غير المكتوبة في الإحصاءات وتنتج في استصلاح المساحات المخصصة للإنتاج السمكي في ٢٨٠ ألف طن سنوياً بالإضافة إلى أننا نستورد حوالي ٣٠ ألف طن من الأسماك المجمدة سنوياً من الاتحاد السوفيتي طبقاً لاتفاقية ثنائية، هذا ما يتركز استيراده بمصره القطاع الخاص بالإستثمار الحر.

والآن لن نلقي نظرة على هذه الكميات المتناقصه والمزمنة لثروة السمك في مصر. وإذا أضفنا كميات السمك غير المكتوبة في الإحصاءات وتنتج في استصلاح المساحات المخصصة للإنتاج السمكي في ٢٨٠ ألف طن سنوياً بالإضافة إلى أننا نستورد حوالي ٣٠ ألف طن من الأسماك المجمدة سنوياً من الاتحاد السوفيتي طبقاً لاتفاقية ثنائية، هذا ما يتركز استيراده بمصره القطاع الخاص بالإستثمار الحر.

## سياسات وزارة الزراعة خربت المسطحات المائية ودمرت المصايد

لكن الوضع لم يعد هكذا بعد الثورة. ولما كان ذلك عام ١٩٥٦ من ذلك كانت المسطحات المائية التي كانت تنتج ٢ مليون طن من السمك أصبحت الآن تنتج ٢٥٠ ألف طن فقط. وهذا يعني أن مصر فقدت ٩٠ في المائة من إنتاجها السمكي. والسبب في هذا التخفيض الهائل هو التدمير المستمر لهذه المسطحات المائية. حيث يتم تدميرها إما عن طريق التلوث أو عن طريق التجفيف أو عن طريق تحويلها إلى مزارع أو إلى مناطق سكنية.

والآن لن نلقي نظرة على هذه الكميات المتناقصه والمزمنة لثروة السمك في مصر. وإذا أضفنا كميات السمك غير المكتوبة في الإحصاءات وتنتج في استصلاح المساحات المخصصة للإنتاج السمكي في ٢٨٠ ألف طن سنوياً بالإضافة إلى أننا نستورد حوالي ٣٠ ألف طن من الأسماك المجمدة سنوياً من الاتحاد السوفيتي طبقاً لاتفاقية ثنائية، هذا ما يتركز استيراده بمصره القطاع الخاص بالإستثمار الحر.

والآن لن نلقي نظرة على هذه الكميات المتناقصه والمزمنة لثروة السمك في مصر. وإذا أضفنا كميات السمك غير المكتوبة في الإحصاءات وتنتج في استصلاح المساحات المخصصة للإنتاج السمكي في ٢٨٠ ألف طن سنوياً بالإضافة إلى أننا نستورد حوالي ٣٠ ألف طن من الأسماك المجمدة سنوياً من الاتحاد السوفيتي طبقاً لاتفاقية ثنائية، هذا ما يتركز استيراده بمصره القطاع الخاص بالإستثمار الحر.

والآن لن نلقي نظرة على هذه الكميات المتناقصه والمزمنة لثروة السمك في مصر. وإذا أضفنا كميات السمك غير المكتوبة في الإحصاءات وتنتج في استصلاح المساحات المخصصة للإنتاج السمكي في ٢٨٠ ألف طن سنوياً بالإضافة إلى أننا نستورد حوالي ٣٠ ألف طن من الأسماك المجمدة سنوياً من الاتحاد السوفيتي طبقاً لاتفاقية ثنائية، هذا ما يتركز استيراده بمصره القطاع الخاص بالإستثمار الحر.

والآن لن نلقي نظرة على هذه الكميات المتناقصه والمزمنة لثروة السمك في مصر. وإذا أضفنا كميات السمك غير المكتوبة في الإحصاءات وتنتج في استصلاح المساحات المخصصة للإنتاج السمكي في ٢٨٠ ألف طن سنوياً بالإضافة إلى أننا نستورد حوالي ٣٠ ألف طن من الأسماك المجمدة سنوياً من الاتحاد السوفيتي طبقاً لاتفاقية ثنائية، هذا ما يتركز استيراده بمصره القطاع الخاص بالإستثمار الحر.

والآن لن نلقي نظرة على هذه الكميات المتناقصه والمزمنة لثروة السمك في مصر. وإذا أضفنا كميات السمك غير المكتوبة في الإحصاءات وتنتج في استصلاح المساحات المخصصة للإنتاج السمكي في ٢٨٠ ألف طن سنوياً بالإضافة إلى أننا نستورد حوالي ٣٠ ألف طن من الأسماك المجمدة سنوياً من الاتحاد السوفيتي طبقاً لاتفاقية ثنائية، هذا ما يتركز استيراده بمصره القطاع الخاص بالإستثمار الحر.

## وزارات ووزراء

### بقلم : لمي الطيمعي

هذا المقال كان موعده الأحد الماضي، غير أن كثرة كل الحاج بالمستأجرين التي راح فيها أطفال أبرياء وأصبحت الخوارج تحتل المساحة المتداخلة، فتأجل هذا الحديث إلى اليوم. وعلى الرغم من أن أخبار تشكيل الوزارة وحادث الكفر نشرت في يوم واحد هو الثلاثاء ١٣ أكتوبر إلا أن الحديث عن الزور البريلة التي راحت ضحية الأعمال كان سبباً في تأجيل الحديث عن الوزارات والوزراء.

في سنوات ما قبل الثورة (واقترح هنا قوساً كبيراً لإقول أن الحديث عن سنوات ما قبل الثورة ليس بالأمر السهل وليس اجتراراً للماضي، بل إنه بالأمر الصعب وربما يحتاج إلى شجاعة أكثر من الحديث عن الحاضر. وربما يكلف صاحبه قسراً كبيراً من المتابع والمعاينة. وهو أيضاً علامات على طريق الحاضر شتار جداً ونحن على طريق المستقبل. نقل القوس ونعود إلى ما أتعلق من الكلام). في سنوات ما قبل الثورة كان من المنصور علينا وعلى المواطنين حتى في القرى الصغيرة أن يستنجوا أسماء الوزراء بمجرد أن يعرفوا اسم الحزب الذي فاز في الانتخابات. وبمجرد أن يعهد إلى رئيس هذا الحزب أو ذلك بتشكيل الوزارة، فإذا عهد إلى مصطفى النحاس، بتشكيل وزارة من الوفد كان من المنصور على المواطن العادي أن يذكر عدا من الأسماء يمكن أن تشبه في التشكيل الوزاري. عثمان مخرج، وأصف غالي، محمود فهمي النقراشي، مكرم محمد أحمد حمدي سيف النصر، محمود غلب، عبدالسلام فهمي جمعة، علي زكي العرابي، عبدالقادر الطويل، محمد صبري أبو علم، محمود بسونو، فؤاد سراج الدين، أحمد نجيب الهلالي، كامل صدي، وإسماعيل أحمد عبيدة. وإذا عهد بتشكيل الوزارة إلى محمد محمود، وقام حزب الأحرار الدستوريين بتشكيلها كان الأبناء والأجداد يجلسون وهم ينتظرون عدا من الأسماء بل ويجادلون تحديد الوزراء التي تشبه بهم. أحمد محمد خضبة، محمد حسين مكي، إبراهيم نسوي، إسماعيل الشاذلي، الشيخ مصطفى عبدالرزاق، عبدالعزيز فهمي، توفيق دوس، حافظ عيسى، شحاته الطيمعي، وغيرهم من الأسماء. وإذا كانت الوزارة انتحالية، من أحزاب غير الوفد وبرئاسة محمد محمود، أو على ما هو في النقراشي أو إبراهيم عبدالهادي أو إسماعيل صدي أو غيرهم. وكان التشكيل من السعديين والدستوريين. كان يمكن تحديد أسماء الوزراء أو غلبتهم على الأقل. وإذا اتسع الانتقاد إلى أحزاب السعديين والدستوريين والحزب الوطني والاتحاد والكتلة، أصبح الأمر أكثر سهولة ففي هذه الحالة يمكن تحديد الأسماء البرزخية من تلك الأحزاب. والإمر ذاته كنا نحدد أسماء المساهلين الذين يمكن الاستعانة بهم في الوزارات المختلفة لم تكن هناك الكار أو المخالفة.

ولكن الوضع لم يعد هكذا بعد الثورة. ولما كان ذلك عام ١٩٥٦ من ذلك كانت المسطحات المائية التي كانت تنتج ٢ مليون طن من السمك أصبحت الآن تنتج ٢٥٠ ألف طن فقط. وهذا يعني أن مصر فقدت ٩٠ في المائة من إنتاجها السمكي. والسبب في هذا التخفيض الهائل هو التدمير المستمر لهذه المسطحات المائية. حيث يتم تدميرها إما عن طريق التلوث أو عن طريق التجفيف أو عن طريق تحويلها إلى مزارع أو إلى مناطق سكنية.

والآن لن نلقي نظرة على هذه الكميات المتناقصه والمزمنة لثروة السمك في مصر. وإذا أضفنا كميات السمك غير المكتوبة في الإحصاءات وتنتج في استصلاح المساحات المخصصة للإنتاج السمكي في ٢٨٠ ألف طن سنوياً بالإضافة إلى أننا نستورد حوالي ٣٠ ألف طن من الأسماك المجمدة سنوياً من الاتحاد السوفيتي طبقاً لاتفاقية ثنائية، هذا ما يتركز استيراده بمصره القطاع الخاص بالإستثمار الحر.

والآن لن نلقي نظرة على هذه الكميات المتناقصه والمزمنة لثروة السمك في مصر. وإذا أضفنا كميات السمك غير المكتوبة في الإحصاءات وتنتج في استصلاح المساحات المخصصة للإنتاج السمكي في ٢٨٠ ألف طن سنوياً بالإضافة إلى أننا نستورد حوالي ٣٠ ألف طن من الأسماك المجمدة سنوياً من الاتحاد السوفيتي طبقاً لاتفاقية ثنائية، هذا ما يتركز استيراده بمصره القطاع الخاص بالإستثمار الحر.

والآن لن نلقي نظرة على هذه الكميات المتناقصه والمزمنة لثروة السمك في مصر. وإذا أضفنا كميات السمك غير المكتوبة في الإحصاءات وتنتج في استصلاح المساحات المخصصة للإنتاج السمكي في ٢٨٠ ألف طن سنوياً بالإضافة إلى أننا نستورد حوالي ٣٠ ألف طن من الأسماك المجمدة سنوياً من الاتحاد السوفيتي طبقاً لاتفاقية ثنائية، هذا ما يتركز استيراده بمصره القطاع الخاص بالإستثمار الحر.

والآن لن نلقي نظرة على هذه الكميات المتناقصه والمزمنة لثروة السمك في مصر. وإذا أضفنا كميات السمك غير المكتوبة في الإحصاءات وتنتج في استصلاح المساحات المخصصة للإنتاج السمكي في ٢٨٠ ألف طن سنوياً بالإضافة إلى أننا نستورد حوالي ٣٠ ألف طن من الأسماك المجمدة سنوياً من الاتحاد السوفيتي طبقاً لاتفاقية ثنائية، هذا ما يتركز استيراده بمصره القطاع الخاص بالإستثمار الحر.

والآن لن نلقي نظرة على هذه الكميات المتناقصه والمزمنة لثروة السمك في مصر. وإذا أضفنا كميات السمك غير المكتوبة في الإحصاءات وتنتج في استصلاح المساحات المخصصة للإنتاج السمكي في ٢٨٠ ألف طن سنوياً بالإضافة إلى أننا نستورد حوالي ٣٠ ألف طن من الأسماك المجمدة سنوياً من الاتحاد السوفيتي طبقاً لاتفاقية ثنائية، هذا ما يتركز استيراده بمصره القطاع الخاص بالإستثمار الحر.



\_\_\_\_\_























